

هني الحمدان

فلاحون پشتکون و مسؤولون پردون

مدير زراعة ريف دمشق: من يشعر بالظلم فعل عليه تقديم شكوى إلى مديرية الزراعة أو اتحاد الفلاحين

رئيس اتحاد الفلاحين: لا يمكننا التحقيق من دون شكوى وصورة هوية

طلال ماضي |

يواجه المزارعون في الغوطة الشرقية
التي تعتبر سلة العاصمة الزراعية
مشاكل كبيرة وصعوبات في توزيع
المقتنى العلفي والمازوت الزراعي،
وشكاوى صامتة من الفلاحين أدت
لتدهور أوضاع الزراعة وخسائر
كبيرة.

الاتفاق على قيام اللجنة في المنطقة مع الجمعية القرية بتوكيل من يرغب ونحوه بمديرية زراعة نتة الكشف الحسي في تزويد الماء بعد إرسال كتاب من اللجنة وتوكيل من يقوم بزراعتها اسم الفلاح المستثمر من أجل المسؤولية، مشيراً إلى أن المكانية مؤلفة من رئيس المديرية الزراعية والمصرف ووجهاء المنطقة ومدير الماء الناحية.

وبالنسبة للسماد بين زبادة وتوزيعه حسرا عن طريق الزراعي بالنسبة لليوريا وفوسفات ومن ديه شكاوى حول وجود أسماء وهمية في فعليه تقديمها لاتحاد الفلاحين مديرية الزراعة للتحقيق بها. من جهةه بين رئيس الاتحا للفلاحين أحمد صالح إبراه تصريح لـ«الوطن» أنه على المتضاربين من التنظيم الفلاح شكاوى على التنظيم الفلاح شكوى مع صورة هوية إل الفلاحين من أجل المباشرة بالـ ولا يمكن المتتابعة من دون شكوى وأدلة، لافتا إلى أن الأرضي يتم عن طريق لجنة غير مزروعة ومهجورة منذ سنوات واستعداد الفلاحين في (بيت نايم) الأرضي وإعلام الاتحاد والزراعة بما من أحد، اعتبا.

بموجب الحيازة السنوية عن طريق الجمعيات الفلاحية، ومن يشعر بالظلم أو تصله حصته كاملة فعله تقديم شكوى إلى مديرية الزراعة أو إلى اتحاد الفلاحين من أجل التحقيق في الشكوى.

وبحول الدورات العلفية أوضح زيادة أنه لا يوجد توقيت محدد لها أحيانا كل شهرين أو كل ثلاثة أشهر والدورة الماضية مر عليها بين ٦ و٧ أشهر حسب توفر الأعلاف في المؤسسة، ويتم الإعلان عن الدورة الزراعية.

وبالنسبة إلى الخلل في توزيع المحروقات كما يدعى الفلاحون أوضح زيادة أن مديرية الزراعة على مستوى المحافظة قامت بتوزيع بطاقات كرتونية على الفلاحين وبعد تقديم الثبوتيات من قبلهم، منتهم بطاقة كرتونية يستلم المحروقات على أساسها، ومن هنا مهلا للفلاحين حتى نهاية شهر آذار المقبل بأن من لم يحصل على البطاقة فعليه الحصول عليها، ولن يتم توزيع أي لتر مازوت من لا يملك هذه البطاقة، ولذلك توزيع ٦ ليترات للدونم، وللخلافة دفعتان ياجمي ٦ ليترات لكل دونم، وهذا تم توحيده في جميع أرجاء المحافظة بالنسبة للسقاية للقمح.

وبحول وجود مساحات واسعة غير مزروعة ومهجورة منذ سنوات واستعداد الفلاحين في (بيت نايم) والقرى المحاذية لاستثمارها أو أوضح دار الطعن، أن الأعلاف بته ته: بعما

بشكل كامل بالأشجار المثمرة أو بالقم، وتسليمه للدولة في حال تم دعمه بالمحروقات والسماد والمبادرات الفعالة، متى ماذا لا يتم توجيه الدعم حسب الكيارات المسلمة بالنسبة للقمح أو حسب الفواتير المبيعة والمسلمة إلى تاجر سوق الهال، وقال: سلمت في العام الماضي حوالي ١٠٠ طن من الفواكه والقمح والحلب والخضروات، ومع ذلك لا أحصل إلا على القليل من الدعم من المحروقات أو الأعلاف وبشك الأنفس!

وختتم الفلاح صاحب الشكوى بأن الجهات الحكومية تقوم بزيارتهم ويسمع لهم من دون نتيجة، وقال: هل تصدقون أنتا تبيع الصنان من أجل دفع ثمن حرارة الأرض أو لشراء البذار؟ وأن فواتيرنا تكون بالمالين مع السمسارة في سوق الهال عند قبضها تقوم بتنزيلها على تاجر العلف، وندفع ثمن البذار والسماد والمبادرات وإصلاح المعدات، وفنم الغراس، والحراثة، ونعود إلى منزلتنا صفر اليدين؟ ومع ذلك أصررنا على المتابعة وتأمل أن يتم النظر إلى المنتج الحقيقي، وعدم تركه يشتري مخصصاته من المحروقات من فلاج سجل على الورق ولا يملك على أرض الواقع أراضي وليس لديه قطعان ماشية.

من جهةه، مدير زراعة ريف دمشق داعيا إلى تشكيل لجنة من أهالي القرية وطريقها للاستئثار من قبل وزارة الزراعة، مما يهدى استئثاره إن اعتمد

تصدير ٢٥٠ طن برتقال إلى شبه جزيرة القرم

هزاع لـ«الوطن»: نصدر الفائض وهناك مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخ

بعد قرار المؤسسة السورية للتجارة تصدير الدفعة الأولى وبالبالغة ٢٥٠ طناً من البرتقال الماوردي إلى جمهورية القرم الروسية، وذلك عبر استجرارها من الفلاحين مباشرة وفرزها وتوضيبها في مراكزها بمنطقة الساحل.

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزار عن وجود أنواع أخرى من الحمضيات سيم تصديرها، مبيناً أن الاتفاق الحالي سيكون بتصدير كميات المرحلة الأولى أي نحو ١٠٠ طن لكن الحاويات التي وردت تستوعب ٢٥٠ طناً من البرتقال.

أكَدَ هزار في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى، ستقوم المؤسسة السورية للتجارة بشكل مباشر بتصديرها، وحسب الروزنامة الزراعية المحلية قد يتم الاتجاه لتصدير الخضراوات والمواد الزراعية الأخرى.

وبيَّنَ هزار أن أساس قيام التصدير هو الفائض الموجود بهذه المنتجات والذي تقدره الروزنامة الزراعية، كالحمضيات وزيت الزيتون والذي تم تصدير كميات كبيرة منه هذا العام، لافتاً إلى أن هدف المؤسسة تلافي الأخطاء التي وقعت العام الماضي خاصة فيما يتعلق بالحمضيات.

وَعِنْ مِرْدُودِ عَمَلِيَّةِ التصدير الَّتِي تَقْوِيمُ بِهَا السُّورِيَّةُ لِلْتَّجَارَةِ بِالنَّسْبَةِ لِلْفَلَاحِ أَكَدَ هزار أَنَّ تَمَّ اسْتِجَارَ

هَذِهِ الْكَمِيَّاتِ مِنَ الْفَلَاحِينَ بِأَسْعَارِ مُرْتَفَعَةٍ وَوَهْذِهِ مِيزَةٌ جَيِّدةٌ لَهُمْ بَدَأُوا مِنْ تَكْدِيسِهَا فِي الْأَيَّامِ الْمُبَعِّدَةِ مُبَيِّنًا أَنَّ السُّورِيَّةَ لِلتَّجَارَةِ تَحْمِلُ تَكالِيفَ وَالتَّوْضِيبِ وَالْفَرْزِ بِمُحَافَظَةِ طَرْفُوسِ وَتَحْتِ مِينَاتِ الْمَدِينَةِ.

وَعِنِ الْهَامِشِ الرَّبِيعِيِّ مِنْ عَمَلِيَّةِ التَّصْدِيرِ أَنَّهَا لَنْ تَظْهُرَ فِي الْوَقْتِ الْحَالِيِّ، لِانْعَكَاسِ التَّكَالِيفِ وَارْتِبَاطِهَا بِالْقَطْعِ الْأَجْنِبِيِّ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْهَدْفَ الْأَسَاسِيَّ هُوَ فَتحُ طَرِيقَ لِتَروِيُّجِ السُّورِيَّةِ فِي الْأَسْوَاقِ الْخَارِجِيَّةِ وَفَتْحِ الْمَارِسَةِ السُّورِيَّةِ، حِيثَ قَامَتِ الْمُؤسَسَةُ بِمَارِسَةِ كَالْتَّاجِرِ الْخَارِجيِّ، بِالْتَّالِي أَيْضًا الْإِسْتِغَادَةِ أَخْرِيَّ سَوَاءً بِالْأَسْتِيرِيَّادِ أَمِ التَّصْدِيرِ.

لماذا ارتفعت الأسعار بعد الزلزال؟!

**اكريم: مخزون المواد انخفض نتيجة الاستجرار للمتضررين من الزلزال فارتفعت الأسعار
تيلاوي لـ«الوطن»: غياب واضح لوزارة التجارة الداخلية والتسعير حالياً لا يسند إلى تكاليف صحيحة**

رامز محفوظ - إيمى غسان

لم يعد خافياً على أحد واقع الأسواق وحالة الغليان غير المسبوقة التي تشهدها الأسعار حالياً، فالتفاوت واضح بشكل جلي بين محل تجاري وأخر، والاحتكار ازداد قياساً لفترة ما قبل الزلزال، وذرية ارتفاع سعر الصرف باتت الأسطوانة المشروخة المكررة والمبرر الوحيد للتاجر لرفع السعر، فهل استغل بعض التجار انشغال الحكومة بتلبية متطلبات المتضررين من الزلزال وقاموا برفع الأسعار؟ وهل تقوم وزارة التجارة الداخلية بمهامها بمتابعة واقع الأسواق وضبط المخالفين خلال الفترة الحالية أم إنها بعد قرار تحرير الأسعار وانشغالها بتأمين حاجات ومتطلبات المتضررين من

دمشق ياسر اكريم لـ«الوطن» أن المخزون الموجود من المواد حالياً لا يفي بحاجة أزمة الزلزال، والذي حصل أن المخزون من المواد انخفض نتيجة استجرار كميات من المواد للمتضاربين من الزلزال ومن الطبيعي عندما ينخفض المخزون ترتفع الأسعار.

وأضاف: إننا كتجار طلبنا مراراً وتكراراً منذ زمن أن يكون هناك مخزون استراتيجي من كل المواد بل زيادة في المواد لتغطية حصول أي أزمة، مشيراً إلى أنه لو لا الدعم المقدم للمتضاربين من الزلزال من الداخل والخارج لكانا شهدنا ارتفاعاً أكبر من الارتفاع الحالي بأسعار المواد نتيجة قلة توفرها.

وقلت إلى أنه من المفترض في الطرف الحالي أن يكون توريد المواد من خارج منصة تمويل المستوردة وأن يكون هناك لبيبة أكثر بهذا الموضوع، مؤكداً أن التعقيدات بالنسبة لتوريد المواد هازلت موجودة وما يجري حالياً أنه يتم استثناء بعض المواد بالترتيب من التوريد عبر المنصة، ومن المفترض أن يتم استثناء كل المواد المطلوبة لمساعدة المتضاربين من الزلزال والخاصة بإعادة ترميم منازلهم من التوريد عبر المنصة مثل مواد البناء والخاصة بإعادة الإعمار وقطع تبديل الآليات وأن يتم السماح بدخول هذه المواد بسلامة وأن يتم إعفاؤها من الضرائب والرسوم الجمركية بشكل كامل.

A wide-angle photograph of a bustling indoor market. The scene is filled with people of various ages and ethnicities, many wearing traditional headgear like turbans and veils. The market is lined with numerous small shops and stalls, their facades covered in a variety of colorful fabrics, carpets, and other goods. Above the stalls, strings of small, colorful flags or lanterns hang across the narrow aisle. The floor is made of large, light-colored tiles. The overall atmosphere is one of a busy, traditional shopping center.

| رامز محفوظ - إيمى غسان

لم يعد خافياً على أحد واقع الأسواق وحالات الغلبة غير المسبوقة التي تشهدها الأسعار حالياً، فالاتفاوت واضح بشكل جلي بين محتجاري وأخر، والاحتكار ازداد قياساً لفتر ما قبل الزلزال، وذرية ارتفاع سعر الصرف ياتي الأسطوانة المشروخة المكررة والمبرأ الوحيد للتجار لرفع السعر، فهل استطاع بعض التجار انشغال الحكومة بتامين متطلبات المتضررين من الزلزال وقاموا برفع الأسعار؟ وهل تقوم وزارة التجارة الداخلية بهماها بمتابعة واقع الأسواق وضبط المخالفين خلال الفترة الحالية إنها بعد قرار تحرير الأسعار وانشغال تأمين حاجات ومتطلبات المتضررين من الزلزال أهملتها؟

عضو مجلس الشعب زهير تيناوي بين تصريح له «الوطن» أن ضبط الأسعار في الأسواق وتبنيها أمر منوط بوزارة التجارة الداخلية لكن للأسف هناك غياباً واضح للوزارة عن أداء مهامها بهذا الاتجاه وغياباً واضح لتطبيق الهدف الرئيسي للوزارة وهو حماية المستهلك وخصوصاً ظل الظروف العصبية التي تعيشها سوريا حالياً، موضحاً أن الأسعار تحقق يومياً لا التاجر يسرع المواد وفقاً لأهوائه ورغباته مستغلاً الغياب الواضح لعناصر الضابط التموينية.

وأضاف: إنه يجب في أوقات الكوارث أ يكون العديد من الجهات العامة مثل وزارة التجارة الداخلية والاقتصادي في حال استثناء كامل لتأمين حاجات المواطنين وحتى وزاراة الزراعة المعنية بالإنتاج المحلي، مشيراً إلى أنه من غير الطبيعي أن تكون سوريا م البلدان المنتجة لمدة أساسية مثل ماي البصل ويتم استيرادها من الخارج! متسائلاً ما أسباب ومبرر اتخاذ قرار من اللجان الاقتصادية خلال شهر آب من العام الماضي بتصدير مادة البصل ومن ثم السما بل باستيرادها اليوم بسعر أعلى من السعر الذي تم اعتماده عند تصدير المادة؟ وأشار تيناوي إلى أن الحكومة تعتبر المعن الأول عن الانفلات الواضح في الأسواق حالياً وتفعل عليها كامل المسؤولية بهذا الاتجاه كما أنها مسؤولة عن عدم اتخاذ اجراءات

الزلزال جاء ضمن أزمات كثيرة

خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال نتيجة توقيفها لأسابيع

الأساس من الخسائر نتيجة ارتفاع أسعار
نفط والإجراءات الاقتصادية الغربية
الحصار الاقتصادي». كشف عبود أن التقديرات الأولى تشير
إلى أنها ستكون كارثية بالنسبة للبلد يعني
ذلك أكثر من عقد من تأثيرات الحرب
الحصار الغربي الجائر الذي توفرت
فاغليه أثناء الكارثة لجهة نقص المعدات
تجهيزات مواجهة الكوارث، فمن المتوقع
أن يصل التأثير الاقتصادي للزلزال في
سوريا لأكثر من 1,1 مليار دولار بشكل
بدائي، كما من المتوقع أن تبلغ الكلفة
لاقتصادية للزلزال بشكل عام 1,6 بالمائة
من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وقد
ستمر تأثير هذه الكلفة لمدة قد تصل إلى
سنوات.

تحضرن المنشآت الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبار أنها هي المناطق الأكثر تضرراً في حلب، ناهيك عن تضرر قطاع الأعمال بصورة غير مباشرة نتيجة قطاع الأعمال بصورة غير مباشرة على البنية التحتية، مثل الطرق وشبكات الكهرباء وكذلك المستشفيات والمدارس، وهذا ما قد يرفع عجز الموازنة في سوريا أكثر من العجز الحالي، وتتابع: «إن الزلزال الكبير الذي شهدته سوريا سيضيف آلاف المليارات من الإنفاق إلى الميزانية العامة وسيخفض النمو الاقتصادي، إذ إن الحكومة ستضطر للقيام بجهود إعادة إعمار ضخمة تضاف إلى الخطط الموضوعة جراء الحرب الطويلة، وهذا ما سيأتي بظلاله على قطاع الأعمال الذي يعاني والأزمة اللبنانيّة، وأزمة الإغلاق جراءجائحة كوفيد-١٩، والأزمات الأخرى مثل ارتفاع أسعار الوقود، فحتى قبل الزلزال كان المواطن العادي من الطبقة الوسطى يعاني بصورة كبيرة في سبيل الوصول إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية، أما الآن فقد صارت المشكلة أصعب بكثير، أي إن الأزمة باتت مزدوجة لأن هذا الزلزال جاء في خضم أزمات موجودة أصلاً مثل إصابات الكوليرا التي حدثت والشتاء القاسي والأحداث المرتبطة بهذا الشتاء مثل الأمطار الثلوجية والعواصف». وفي سياق متصل، بين عبد الله أنه على مستوى محافظة حلب التي كانت أنشط مدينة سوريا في مجال الأعمال، فقد تسبّب الزلزال في دمار وأنهيار كبيرين في المناطق التي ستتجه قطاع الأعمال يعاني إضافة إلى معاناته الطويلة منذ أكثر من ثالثي عشرة سنة، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية، وفي ذلك حلب وحمص، وحماء واللاذقية وطرطوس، ولكن وفق المعطيات هناك خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال وفوائت المنفعة الاقتصادية نتيجة توقف الأعمال لحوالي عشرين يوماً حتى الآن بعد الزلزال، بسبب الخشية من الهزات الارتدادية، وتوقف الخدمات وانخفاض الطلب العام، رغم أن كل ذلك لم يؤثر في حركة واتجاه الأسعار، إذ تستمر في الصعود والارتفاع رغم انكماس الطلب، كما أن سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية والذهب مستمر بالانخفاض». وأشار عبد الله إلى أن كل الأسباب السابقة ستتجه قطاع الأعمال يعاني إضافة إلى معاناته الطويلة منذ أكثر من ثالثي عشرة سنة، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية،

هذا هزاع لـ«الوطن»: مصدر الفائض وهناك مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى

نوار هيقا |

بعد قرار المؤسسة السورية للتجارة تصدير الدفعة الأولى والبالغة ٢٥٠ طناً من البرتقال المأوردي إلى جمهورية القرم الروسية، وذلك عبر استجرارها من الفلاحين مباشرةً وفرزها وتوضيبها في مراكزها بمنطقة الساحل.

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع عن وجود أنواع أخرى من الحمضيات سيتم تصديرها، مبيناً أن الاتفاق الحالي سيكون بتصدير كميات المرحلة الأولى أي نحو ١٠٠ طن لكن الحاليات التي وردت تستوعب ٢٥٠ طناً من البرتقال.

وأكّد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى، ستقوم المؤسسة السورية للتجارة بشكل مباشر بتصديرها، وحسب الرؤزنامة الزراعية المحلية قد يتم الاتجاه لتصدير الخضروات والمواد الزراعية الأخرى.

وبين هزاع أن أساس قيام التصدير هو الفائض الموجود بهذه المنتجات والذي تقدره الرؤزنامة الزراعية، كالحمضيات وزيت الزيتون والذي تم تصدير كميات كبيرة منه هذا العام، لافتاً إلى أن هدف المؤسسة تلافي الأخطاء التي وقعت العام الماضي خاصة فيما يتعلق بالحمضيات.

وعن مردود عملية التصدير التي تقوم بها السورية للتجارة بالنسبة لللavaş أكد هزاع أن تم استجرار آخر سواء بالاستيراد أم التصدير.

أين موقع الشركات الإنتاجية اليوم من مواضع تحقيق الجودة وكامل الإنتاجية المستهدفة؟ ..؟ معنى آخر: هل عجلات إنتاجها وطحنتها تعطي الهدف وتحقق النتائج الإيجابية، أم إنها مجرد آلات تدور ولا أحد يعرف مدى الضياع والهدر وتندى الإنتاجية ..؟!

مع الأسف السمة السائدة ل معظم شركات القطاع العام، في حال دارت عجلات أنشطتها، هي التراجع والتدهل، وضياع الكثير من المنتجات بلافائدة، وهذا أمر محزن !

كانت بعض الشركات التصنيعية في السابق متألقة، إنتاجاً ومؤشرات محققة لكل الأهداف من ناحية النتيجة، بأداء ورونق يشار إليهما بالبنان، وكان بعضها ذا مخرجات إنتاجية تصنيعية عالية بعيداً عن أي هدر أو ضياع، فكان بذلك، افة اقتصادية مماثلة لاحتياجاً وكانت مفخحة وقصبة

نجاجاً..!
لكن: هل أداء بعض الشركات الصناعية اليوم بذلك المستوى يا ترى..؟! الإجابة لا تحتاج إلى تفكير عميق ولا لأخذ رأي المعينين والخبراء، هي ليست كذلك، فبسبب إهمال عنصري الاستدامة والتطوير، وقلة فهم بعض الإدارات المتغيرة وربما سوئها، سرعان ما تتوقف عجلة التقدم فيها، فيعتبرها الجمود، وتنهى عليها الإشكالات من كل حدب وصوب، وسرعان ما تنتكس ويتراجع أداؤها، وتتصبح عبئاً ثقيلاً..! فمن يقف اليوم على مسألة العائدية الصحيحة لعمل أي شركة، وأخص هنا التصنيعية..؟

ما ساقني إلى ذلك شركة معمل سكر سلحب بعد عودتها لطحن واستخلاص السكر من محصول الشوندر السكري، وبسبب ضعف تقنيات آلات التصنيع وفشل الأداء التصنيعي فيها تسبب كل ذلك، وحسب ما صدر من قرارات رسمية، في هدرها خمسة آلاف طن سكر، وكل ما عملته مؤسسة السكر ووزارة الصناعة قذف مسوؤلية تدني إنتاجية السكر على الغير وعلى الأرض والبدار، وتسيويح حجج ليس لها أي منطق، فالعمليات التصنيعية داخل المعمل كانت السبب في هدر كميات كبيرة من محصول الشوندر، فبدلًا من استخلاص سبعة آلاف طن وبنسبة حلاوة ١١,٩٪ من نوعية بدار عالية، استخلصت آلات المعمل القديمة ألفي طن فقط، وحسب الحسابات الرقمية والمتبعة فالكميات الموردة للمعمل يجب أن تعطي خلاصة سبعة آلاف طن وليس ألفي طن، أي إن هناك خمسة آلاف طن ضاعت، أهدرتها العمليات التصنيعية المخلفة والتي لا تزال تعمل وفق نمطية سائدة، لا تراعي أياً من معايير الجودة وعدم ضياع أي كمية، فالبدار مستورد ومتحقق لكل الشروط، والأرض هي ذاتها التي كانت تزرع بالشوندر السكري منذ سنوات، والفالح هو ذاته، فماذا حصل..؟

العلة واضحة يا سادة.. خطوط إنتاج ربما تكون بلا تهيئة مناسبة، وإدارات لم تع بعد أهمية أن تطبق أفضل الممارسات ومعايير الجودة يضمن للشركات تعريف الأهداف بشكل سليم، ومن الخطأ أن تبقى بعض الشركات في وادي الظن بأن تطبيق معايير الجودة وكيفية الابتعاد عن تدني الإنتاجية عباء مادي، بل من المؤكد أن ذلك يزيد من كفاءة نماذج الأعمال ويضمن نمواً ثابتاً، يحقق الأرباح والنجاج ليس على المدى المتوسط بل البعيد.

هل لدى بعض إدارات الشركات التصنيعية أهداف ورؤى حول كيفية تطبيق معايير الجودة، والإقلال من مؤشرات تدني الإنتاجية، أم إن المهم عندهم هو أن الآلات

تدور وضجيجها يملأ الأماكن صوتاً، والهدر في أعلى مستوياته! ..
إذا لم يتم تطبيق أفضل الممارسات ذات النفع على المنتج النهائي، والتي تقلل من الضياع فسينعكس ذلك سلباً على أداء الشركات ومكانتها في الحقل التصنيعي، وسيؤدي حتماً إلى خروجها من دائرة العمل والمنافسة.
هدر كمية بهذه والفشل في استخلاص خمسة آلاف طن من شركة تصنيعية يستدعي التوقف عنده، وأن تأخذ وزارة الصناعة جدياً بالمال الذي حصل «تراجع واقع التصنيع» وتحث عن الأسباب، وليس تسويق مبررات لا أساس لها من الصحة، فلا الفلاح تم استيراده من الخارج، ولا التربية تغيرت، والبذار هو الصنف المعهود ذاته بحلوته ونقاوته! ..
كافاكم تقاذفاً للمسؤوليات، تصنيعكم وعمليات استخلاص السكر من الشوندر يحتاجان على ما يbedo إلى معايرات من جديد، فهل ستفلحون بذلك! ..